



معوقات النشاط التصديري لأهم الحاصلات البستانية في مصر

احمد عبد المطلب شاهين^١، عايدة محمد علام^١، محمد فتحى محمود^٢

١ - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢ - رئيس وحدة التصنيع الغذائي - مركز القومي للبحوث

الملخص

استعرضت الدراسة أهم المعوقات التي تواجه تصدير المحاصيل البستانية سواء محاصيل الفاكهة أو الخضار أو النباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة وقد وجد ان هذه الحاصلات لابد أن يتم تطبيق معايير الجودة في أثناء جمعها وتداولها بعد الحصاد..والالتزام بالمواصفات المعتمدة لدى الأسواق الخارجية.

وعلى مستوى المزارع يجب الالتزام بتحديد علامات النضج واكتمال النمو والتي يتم جمع الثمار وفقا لها..واستخدام عبوات موصى بها للجمع فى الحقل وعبوات للتصدير تكون سهلة التداول وفى نفس الوقت تحافظ على الثمار .

كلمات داله: النشاط التصديري، الحاصلات البستانية

Abstract:

obstacles facing the exporting of Horticultural Crops;fruits, vegetables ,ornamental and medicinal plants and flowers...And it was found that the quality standards has to be applied through harvesting and at postharvest stage..and we have to be restricted to the standard measures for the external markets..Regarding the farmer level it is must to follow the standard requirements of importing markets and stick to the maturity and ripening indexes , with taking in consideration the use of best container that conserve the fruits

Key worde: alnashat altasdiri, alhasilat albustania

المقدمه

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد القومي المصري، وتمثل أهمية هذا الدور في تأثيرها على التنمية الاقتصادية وخلق الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية، مما يدفع عجلة التنمية نحو زيادة معدل نموها لتغطية حاجة الطلب المحلي والعالمي بما ينعكس على معدل التنمية الاقتصادية، كما تلعب التجارة الخارجية دورا في توازن البنيان الاقتصادي، والذي يتمثل في كونها وسيلة للتخلص من فائض الطلب المحلي من خلال الصادرات، تماما كما أنها وسيلة لسد عجز العرض السلعي من خلال الواردات بما يؤدي إلى إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وقد تقف التجارة الخارجية حائلا دون حدوث التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية بسبب جمود هيكل الصادرات وبطء نموها، وبالتالي ضعف الطلب العالمي عليها ومن ثم انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي

والذي يؤثر بدوره على معدل التنمية الاقتصادية وتعتبر الصادرات الزراعية أحد مكونات الصادرات المصرية الهامة، كما أنها تعد أحد المصادر للعملة الأجنبية اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في مصر، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية حوالي ٧,٦٣ مليار جنية تمثل حوالي ١٠,١٦ % من إجمالي قيمة الصادرات الكلية والتي بلغت حوالي (٧٥,١٢ مليار جنية خلال متوسط الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠))

مشكلة الدراسة

وتتمثل مشكلة الدراسة في عجز الميزان التجاري العام ونظيره الزراعي، على الرغم من الزيادة في قيمة الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠) إلا أن هذه الزيادة تحققت في ارتفاع أسعار الصادرات دون زيادة ملموسة في الكميات المصدرة منها، حيث ظل اتساع العجز بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات لكل منهما من عام لآخر، حيث بلغ مقدار العجز في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٨/١٧, ٥٥ مليار جنية، ثم تزايد العجز حتى بلغ حوالي ٢٥٨,٢٨ ، ٣٤,٤٧ مليار جنية عام ٢٠١٩ على الترتيب.

وتعتبر المحاصيل البستانية المختارة أحد المكونات الرئيسية للصادرات الزراعية المصرية والتي تواجه معوقات كثيرة في الكميات المصدرة منها، وذلك بالرغم من أن لمصر مزايا نسبية في إنتاج هذه المحاصيل، فضلا عن قربها من الأسواق الأوروبية والعربية، وكذلك توافر فرص أو إمكانيات التوسع في إنتاج السلع الزراعية والتوسع في تصديرها، إلا أن هذه المعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية حالت دون تحقيق ذلك، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تخطيط الصادرات المصرية وخاصة الصادرات الزراعية منها. مما يستدعي ضرورة العمل على إزالة كافة المعوقات التصديرية لهذه المنتجات من أجل تحسين كفاءتها التصديرية .

اهداف الدراسة

وعلى هذا فقد استهدفت الدراسة إلى :

- التعرف على المعوقات التي تواجه النشاط التصديري لأهم الحاصلات البستانية في مصر من وجهة نظر القائمين بالتصدير، حيث تهتم الدراسة بالتركيز على كل من محصول البطاطس، والبصل، والبرنق، والعنب، وكذلك بذور الريحان، وبذور الشمر باعتبارها من أهم المحاصيل البستانية التصديرية في هيكل الصادرات الزراعية المصرية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تعد محاولة لاستكشاف المعوقات التي تعترض التوسع في تصدير هذه المحاصيل وحالت دون تحقيق مستويات تصديرية مرموقة لها.
- تشخيص لبعض جوانب الضعف المسئول عن تقلب المستويات التصديرية من هذه المحاصيل والتي سوف يساهم التعرف عليها في إبراز حلول للقضاء على هذه المعوقات يكفل انسياب الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية حتى يتمكن النشاط التصديري من القيام بدور فعال في علاج الخلل في ميزان المدفوعات المصري ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام .

تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة في تحليلها للبيانات المتحصل عليها على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للوصول إلى أهداف الدراسة، بالإضافة إلى استخدام بعض النماذج القياسية، والممثلة في تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام في صورتها الرياضية الخطية للتعرف على معدلات التغير في كمية وقيمة وسعر الصادرات الزراعية المصرية لأهم السلع التصديرية، متضمنا ذلك الاعتماد على بعض وكذلك تقدير (R2) ومعامل التحديد (F) واختبار (T) مقاييس المعنوية مثل اختبار بعض نماذج الانحدار الخطي المتعدد وأساليب الانحدار المتعدد المرحلي، فضلا عن استخدام بعض المقاييس والمقاييس الاقتصادية والإحصائية الأخرى التي تخدم أهداف الدراسة، مثل أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد، واستخدام طريقة أقل مع تفسير نتائج التحليل والقياس في ضوء النظرية (L.S.D) فرق معنوي وكذلك استخدام بعض مؤشرات الأداء التنافسي التصديري كمؤشر الميزة النسبية الظاهرة، والنصيب السوقي، ومعامل اختراق السوق، والمركز التنافسي السعري، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى..

. بالإضافة إلى استخدام أسلوب البرمجة الخطية للتعرف على التوزيع الجغرافي الأمثل للصادرات من المحاصيل

موضع الدراسة

واعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات الحكومية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لوزارة التجارة الخارجية، ونقطة التجارة والصناعة، ومنظمة الأغذية العالمية (الفاو)، وبيانات التجارة العالمية من موقع الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض البحوث والدراسات والدوريات والرسائل العلمية، ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تمت الإشارة إلى كل ذلك في موضعه..

. بالإضافة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استمارة استبيان الرأي المصدرين للمحاصيل البستانية موضع الدراسة والتي تم جمعها عن طريق المقابلة الشخصية لعدد (٤٩) من المصدرين أو مديري شركات التصدير وذلك . خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

وتناولت الدراسة توضيح أهم المعوقات التي تواجه النشاط التصديري لأهم الحاصلات البستانية في مصر من وجهة نظر الجهات القائمة بالتصدير، وكذلك وضع الحلول المناسبة للتغلب على تلك المشكلات ولقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها ما يلي :

النتائج

عند دراسة إنتاج واستهلاك بعض المحاصيل البستانية من أجل التعرف على مدى إمكانية تحقيق فائض يسمح بالتصدير للخارج، تبين أن متوسط قيمة الإنتاج من الحاصلات البستانية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) يقدر بحوالي ٢٨,٨٤ مليار جنيه، بنسبة حوالي ٢٢/٧١ % من متوسط قيمة الإنتاج الزراعي الكلي البالغ حوالي ١٣٣/٥٥ مليار جنيه خلال متوسط نفس الفترة،

وأن متوسط مساحة المحاصيل البستانية قد بلغ حوالي ٢/٩٢ مليون فدان، بنسبة تمثل حوالي ١٩,٣٦ % من متوسط المساحة المحصولية الإجمالية البالغة حوالي ٢١/٦١ مليون فدان. كما قدر متوسط مساحة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية حوالي ١٦٤٢,١٢ ، ١٢١٤,٦٣ ، ٦٥,٣٢ ألف فدان بنسبة بلغت حوالي ٥٦,١١ % ، ٤١,٦٢ % ، ٢,٢٧ % من مساحة المحاصيل البستانية على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها.

كما تبين أن الكمية المنتجة من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية المصرية قد قدرت لمتوسط فترة الدراسة بحوالي ١٢,٥٠ ، ٥,٩٦ ، ٠,٢٩ مليون طن على الترتيب، بنسبة الاستهلاك من الكمية المنتجة بلغت حوالي ٦٦,٦٥ % ، ٧١,٩٧ % ، ١٣٧,١٣ % على الترتيب..

كما تبين أن متوسط المساحة لكل من محصول البطاطس والبصل والبرتقال والعنب والريحان، والشمر التي هي من أهم المحاصيل التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) قدر بحوالي ٢٧٢,٠٧ ، ١٠٨,٨ ، ٢٢٠,٨٤ ، ١٥٣,٩٧ ، ٥,٢١ ، ٢,٤٦ ألف فدان على الترتيب كما أنها تتزايد بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٣/٥٢ % ، ٤,١٦ % ، ١,٨٨ % ، ١,٣٩ % ، ٣,٢٦ % ، ٠,٨١ % من متوسط المساحة المحصولية لكل منهم على الترتيب

كما تبين أيضا أن متوسط الإنتاج لكل من محصول البطاطس والبصل والبرتقال والعنب والريحان، والشمر التي هي من أهم المحاصيل التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) قدر بحوالي ٢٨١٧ ، ١٦٤٩,٦٣ ، ١٩٥٦,٥٥ ، ٨٠,٦٤ ، ١٢٠٦,٥٧ ، ٣,١١ ألف فدان على الترتيب... كما أنها تتزايد بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٥,٠١ % ، ٥,١٧ % ، ٣,٥٤ % ، ٣,٠٦ % ، ٩,٠٧ % ، ٠,٣٢ % من متوسط الإنتاج لكل محصول على الترتيب.

كما تبين أن متوسط قيمة الإنتاج لكل من محصول البطاطس والبصل والبرتقال والعنب والريحان، والشمر خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) قدر بحوالي ٢٤٥١,٢٩ ، ٩٣٦,٠٥ ، ١٩٤٠,٠٤ ، ٢٣٢٤,٥٩ ، ٨٢,٣٥ ، ١٥,٠٥ مليون جنيه على الترتيب، كما أنها تتزايد بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ١١,٦٢ % ، ١١,١٨ % ، ٧,١٠ % ، ٨,٧٢ % ، ٤,٤٥ % من متوسط قيمة الإنتاج لكل محصول على الترتيب، ما عدا محصول الريحان حيث تناقصت بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٤,١٨ % من متوسط قيمة إنتاجه .

كما اتضح أن متوسط الاستهلاك لكل من محصول البطاطس والبصل والبرتقال والعنب خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) قدر بحوالي ٢٦٢٠,٧٢ ، ١٣٤٨,٤٧ ، ١٠٩٤,٩٥ ، ١٥٧٠,٨١ ألف طن على الترتيب، كما أنها تتزايد بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٥,٢٦% ، ٥,٨٠% ، ١,٤١% ، ٤,٤٣% من متوسط استهلاك تلك المحاصيل على الترتيب

وبحساب متوسط النسبة المئوية للاستهلاك من محاصيل البطاطس، البصل، البرتقال، العنب بالنسبة للنتائج لكل منها، للتعرف على حجم الناتج الذي يمكن تصديره من تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة، بلغت حوالي ٩٤,٤٤% ، ٨١,٣١% ، ٨٢,٣٦% ، ٩١,٦٣% ، على الترتيب، ويعني ذلك أن الناتج الذي يمكن تصديره بعد خصم الاستهلاك القومي من تلك المحاصيل يبلغ حوالي ٥,٥٦% ، ١٨,٦٩% ، ١٧,٦٤% ، ٨,٣٧% فقط من حجم الناتج لكل منهم على الترتيب

وعند دراسة الأهمية الاقتصادية للصادرات المصرية تبين وجود عجز مستمر في كل من الميزان التجاري الكلي والتجاري الزراعي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩)، وذلك لوجود فجوة كبيره بين الصادرات والواردات، فبالرغم من زيادة قيمة الصادرات من سنة لأخرى، إلا إن الزيادة في قيمة الواردات كانت بمعدل اكبر خلال فترة الدراسة، حيث قدر متوسط العجز بحوالي ٨٤,٠٧ ، ١١,٦٧ مليار جنية لكل من الميزان التجاري والميزان التجاري الزراعي على الترتيب خلال الفترة المشار إليها

وقد تبين أن إجمالي قيمة صادرات الخضر، والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائية عند مستوى ٠,٠١، بلغ حوالي ٣٥٦ ، ٤٠١,٠٨ ، ٤٨,١٥ مليون جنية على الترتيب، وبمعدل سنوي بلغ حوالي ١٧,٠٨% ، ١٩,٦٤% ، ١٥,٤٢% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الخضر، والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية على الترتيب، خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩)، والذي قدر بحوالي ٢٠٨٣ ، ٢٠٤٢ ، ٣١٢ مليون جنية كمتوسط للفترة المشار إليها على الترتيب

و أن قيمة وكمية الصادرات المصرية من البطاطس قد تزايدت بمقدار بلغ حوالي ٦١,٦٢ مليون جنية، و٧/١٣ ألف طن، وبمعدل سنوي قدره ١٢,٠٧% ، ٢,١٨% سنويا من متوسط إجمالي قيمة وكمية صادرات البطاطس والذي قدر بحوالي ٥١٠,٤ مليون جنية، ٣٢٥,٩٣ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.

الدول المستوردة

كما يتبين من دراسة التوزيع الجغرافي أن جمهورية روسيا الاتحادية أهم الدول المستوردة لمحصول البطاطس، حيث استوردت في متوسط الفترة حوالي ١١٧,٦٩ ألف طن بنسبة ٣٢,٤١%، بمتوسط قيمة قدر بحوالي ٣٢٨/٦٧ مليون جنية مصري، بنسبة ٢٧ ، ٢٧% خلال متوسط فترة الدراسة، حيث مثلت المستورد لأكبر كمية وأكبر قيمة من محصول البطاطس المصرية بحيث حصلت على المرتبة الأولى وسادس أعلى سعر بلغ حوالي ٢٣٦٣٦,٣٨ جنية مصري للطن،

بينما تأتي إيطاليا في المرتبة الثانية كأهم الدول المستوردة لمحصول البطاطس المصري من حيث الكمية والقيمة والمرتبة الثالثة من حيث السعر، حيث استوردت ما يقرب من ٦٠ ٨٠ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ١٦٩٦,٨١ مليون جنية مصري، بنسبة ٢٣ ، ١٦% ، ٦٢ ، ١٧% من متوسط الفترة على الترتيب، وجاءت إيطاليا في المرتبة الثالثة بالنسبة لسعر الطن المستورد من محصول البطاطس المصري بحوالي ٢٩٥٥٠,٤٧ جنية للطن.

كما اتضح أن افضل النتائج المتعلقة بالنماذج المقترحة والذي يتحقق معه معظمه حصيلة الصادرات من هذا المحصول هي النموذج الأول (الحر) حيث يفوق العائد التصديري عن التوزيع الحالي بحوالي ٣٠٨'٠٤% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البطاطس خلال فترة الدراسة، يليه النموذج الرابع (المتعلق بالدول العربية) بنسبة تفوق في عائد القيمة التصديرية بحوالي ٢٦٣,٣١%، ثم النموذج الخامس (المتعلق بالدول الأوروبية) بنسبة عائد أعلى بحوالي ١٦٦,٢٦% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البطاطس خلال فترة الدراسة

أما بالنسبة لمحصول البصل قد تزايدت قيمة وكمية الصادرات بمقدار معنوي إحصائيا عند مستوى ٠,٠١، بلغ حوالي ٧٤ مليون جنية، ١٧,٦٨ ألف طن، وبمعدل سنوي قدره ١٧% ، ٧'٠٧% سنويا من متوسط

إجمالي قيمة وكمية صادرات البصل والذي قدر بحوالي ٤٠٧,٠٨ مليون جنيه، ٢٤٩,٧٩ ألف طن خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩).

وعند دراسة التوزيع الجغرافي لمحصول البصل المصري يتضح أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أهم الدول المستوردة، حيث استوردت حوالي ١٥٧,٣٨ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ٤٥٤,٨٥ مليون جنيه مصري خلال متوسط الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) بنسبة بلغت حوالي ٤٢% لكليهما وبذلك مثلت المستورد الأكبر كمية من محصول البصل المصري بأكبر قيمة، لتأتي في المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للبصل المصري وثالث أعلى سعر بلغ حوالي ٢٨٩٠/١٤ جنيه مصري للطن، بينما تأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثانية كأهم الدول المستوردة لمحصول البصل المصري من حيث الكمية والقيمة، حيث استوردت في متوسط الفترة حوالي ٥٦,٧٠٠ ألف طن بنسبة ١٥,٤٤% بمتوسط قيمة قدرت بحوالي ١١٤,٢٠ مليون جنيه مصري بنسبة ١٠/٧٦% خلال متوسط الفترة، وتحتل المرتبة السابعة والأخير بالنسبة لسعر الطن المستورد بحوالي ٢٠١٤,٢٣ جنيه للطن، وبذلك تكون أقل الدول المستوردة لمحصول البصل المصري من حيث السعر، كما اتضح أن أفضل النتائج المتعلقة بال نماذج المقترحة والذي يتحقق معها معظم حصيلة الصادرات من هذا المحصول هو النموذج الأول (الحر) حيث يفوق العائد التصديري عن التوزيع الحالي بحوالي ٦٩,١٦% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البصل خلال فترة الدراسة، يليه النموذج الخامس (المتعلق بالدول الأوروبية) بنسبة عائد أعلى من الحالي بحوالي ٥١/٠٧% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البصل خلال فترة الدراسة، ثم النموذج الثالث (المتعلق بأعلى سعر تصديري) بنسبة تفوق عائد القيمة التصديرية بحوالي ٢٥,٧٧% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البصل خلال فترة الدراسة

أما بالنسبة لقيمة وكمية الصادرات المصرية من البرتقال فقد تزايدت بمقدار معنوي إحصائياً عند مستوى ٠/٠١ ، بلغ حوالي ١٩٣,٢٨ مليون جنيه، ٦٠,١٣ ألف طن، أي بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ١٨/١٧%، ١٣/٨٣%، من متوسط إجمالي قيمة وكمية صادرات البرتقال والذي قدر بحوالي ١٠٦٣,٣٧ مليون جنيه، ٤٣٤,٥٣ ألف طن خلال فترة الدراسة.

وتوضح الدراسة أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة لمحصول البرتقال المصري، حيث استوردت في متوسط الفترة حوالي ١٩٩,٦٠ ألف طن، بمتوسط قيمة قدر بحوالي ٥٨٨/٩٣ مليون جنيه مصري بنسبة ٢٠,٨٢% لكل من الكمية والقيمة، بينما جاء ترتيبها الرابع من حيث سعر الطن المستورد والذي بلغ حوالي ٢٩٥٠,٥٢ جنيه للطن خلال نفس الفترة، وجاءت جمهورية روسيا الاتحادية في المرتبة الثانية كأهم الدول المستوردة لمحصول البرتقال المصري من حيث الكمية والقيمة والسعر، حيث استوردت ما يقرب من ١٨٠/١٥ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ٥٨٤,٨٣ مليون جنيه مصري بنسبة ١٨/٧٩%، ٢٠,٦٨% من متوسط الفترة على الترتيب وبسعر بلغ حوالي ٣٢٤٦,٣٤ جنيه للطن، في حين كان أفضل النتائج المتعلقة بالنماذج المقترحة والذي يتحقق معها معظم حصيلة الصادرات من هذا المحصول هي النموذج الأول (الحر) حيث يفوق العائد التصديري عن التوزيع الحالي بحوالي ٦٨,٢٥% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البرتقال خلال فترة الدراسة، يليه النموذج الخامس (المتعلق بالدول الأوروبية) بنسبة عائد أعلى من الحالي بحوالي ٥٩,٤١% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البرتقال خلال فترة الدراسة، ثم النموذج الثالث (المتعلق بأعلى سعر تصديري) بنسبة تفوق عائد القيمة التصديرية بحوالي ٥١,٣٥% من متوسط إجمالي قيمة صادرات البرتقال خلال فترة الدراسة

ويعتبر العنب المصري من المحاصيل الهامة فقد تزايدت قيمة وكمية تصديره بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بلغ حوالي ٥٣, ٨٥ مليون جنيه، ١٦,١٢ ألف طن، أي بمعدل سنوي بلغ حوالي ٢٠,٨٢%، ١٩,٥٥% سنوياً من متوسط إجمالي قيمة وكمية صادرات العنب خلال نفس الفترة والذي قدر بحوالي ٤١٠,٦٦ مليون جنيه، ٨٢,٤٥ ألف طن.

وأوضحت الدراسة أن المملكة المتحدة من أهم الدول المستوردة للعنب المصري، حيث استوردت حوالي ٨٨,١٣ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ٤٣٨,٩٥ مليون جنيه مصري، خلال متوسط الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨)، وتمثل نسبة كمية وقيمة الصادرات الزراعية المصرية من العنب الموجهة للمملكة المتحدة حوالي ٣٧/٢٣%، ٣٦,٩٣% على الترتيب من متوسط إجمالي الصادرات الزراعية المصرية لأهم الدول المستوردة لمحصول العنب،

بينما جاءت المملكة المتحدة في الترتيب الخامس كأفضلية سعريه بحوالي ٣٩٨٠/٥٥ جنيه مصري للطن، ثم تأتي هولندا في المرتبة الثانية كأهم الدول المستوردة لمحصول العنب المصري، حيث استوردت ما يقرب من ٤٤,٢٤ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ٢٣٤,٥٦ مليون جنيهه خلال فترة الدراسة بنسبة ١٨/٧١ %، ١٩,٧٣ % من متوسط الفترة على الترتيب، وجاءت في الترتيب الأول كأفضلية سعريه بحوالي ٥٢٩٧,٣١ جنيه مصري للطن، في حين أظهرت النتائج المتعلقة بالنماذج المقترحة والذي يتحقق معها معظم حصيلة الصادرات من هذا المحصول هو النموذج الرابع (المتعلق بالدول العربية) حيث يفوق العائد التصديري عن التوزيع الحالي بحوالي ٤٤,٦١ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات العنب خلال الفترة الدراسة، يليه النموذج الثالث (المتعلق بأعلى سعر تصديري) بنسبة تفوق عائد القيمة التصديرية بحوالي ٣٩,١٥ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات العنب خلال فترة الدراسة. ثم النموذج الأول (الحر) بنسبة عائد أعلى من الحالي بحوالي ٣٠,٢٤ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات العنب خلال فترة الدراسة.

بدراسة قيمة الصادرات المصرية من بذور الريحان وجد أنها تزايدت بمقدار بلغ حوالي ٥,٥١ مليون جنيهه، وبمعدل تغير سنوي بلغ ٨/٢٣ % سنويا، من متوسط إجمالي قيمة صادرات بذور الريحان والذي قدر بحوالي ٦٦,٩٤ مليون جنيهه خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣)، في حين أن إجمالي كمية الصادرات المصرية من بذور الريحان قد انخفضت بمقدار سنوي بلغ حوالي ٠,٠٣ ألف طن، وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٠,٥٣ % سنويا من متوسط إجمالي كمية صادرات بذور الريحان خلال نفس الفترة والذي قدر بحوالي ٥,٦٣ ألف طن.

كما اتضح عدم معنوية النموذج المقدر وهذا يتفق مع المنطق الإحصائي. وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت النصيب الأكبر حيث شغلت المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة لمحصول بذور الريحان المصري، حيث استوردت في متوسط الفترة حوالي ٣,٢٦ ألف طن وبمتوسط قيمة قدرت بحوالي ٤٢,١٣ مليون جنيهه مصري، بسعر الطن المستورد به بحوالي ١٢٩٠٩/٢٩ جنيهه للطن، بنسب بلغت ٥٧,٩٥ %، ٦٢,٩٣ % لكل من الكمية والقيمة خلال نفس الفترة وجاءت ألمانيا في المرتبة الثانية كأهم الدول المستوردة لمحصول بذور الريحان المصري من حيث الكمية والقيمة والرابعة من حيث السعر، حيث استوردت ما يقرب من ٠,٥٢ ألف طن، بقيمة قدرت بحوالي ٥,٨٤ مليون جنيهه مصري بنسبة ٩,٣ %، ٨/١٩ % من متوسط الفترة على الترتيب وبسعر بلغ حوالي ١٠٤٦٧,٣٩ جنيهه للطن.

وأوضحت نتائج البرمجة الخطية المستخدمة أن أفضل النتائج المتعلقة بالنماذج المقترحة والذي يتحقق معه معظم حصيلة الصادرات من هذا المحصول هو النموذج الأول (الحر) حيث يفوق العائد التصديري عن التوزيع الحالي بحوالي ٥٧,٣٤ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات بذور الريحان خلال فترة الدراسة، يليه النموذج الرابع (المتعلق بالدول العربية) بنسبة تفوق عائد القيمة التصديرية بحوالي ٥٧ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات بذور الريحان خلال فترة الدراسة، ثم النموذج الخامس (المتعلق بالدول الأوروبية) بنسبة عائد أعلى من الحالي بحوالي ٥٠,٠١ % من متوسط اجمالي قيمة صادرات بذور الريحان خلال فترة الدراسة

ومن دراسة أهم المؤشرات التي تم استخدامها لمعرفة الوضع التنافسي لأهم المحاصيل البستانية التصديرية قد تمثلت في (معامل الميزة النسبية الظاهرة - النصيب السوقي - معدل اختراق السوق - التنافسية السعرية)، حيث تبين ارتفاع قيمة مقياس الميزة النسبية الظاهرة لمحاصيل البطاطس، والبصل، والبرتقال، والعنب، وبذور الريحان، عن الواحد الصحيح، حيث بلغ متوسط مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ١٩، ٢٥، ٤٤، ٤٩، ١٣، ٣، ٢، ١٢، على الترتيب، مما يؤكد توفر الميزة النسبية الظاهرة لها خلال فترة الدراسة وأن مؤشر النصيب السوقي لأهم الدول المستوردة لمحصول البطاطس خلال متوسط الصادر (٢٠١٠ - ٢٠١٩) بلغ حوالي ١٩,١٧ % لروسيا الاتحادية، ١٥,٠٩ % لإيطاليا، ٤٦,١٣ % لليونان، كما قدر مؤشر النصيب السوقي لأهم الدول المستوردة لمحصول البصل بلغ حوالي ٥٥,٧٥ % للمملكة العربية السعودية، ١٤,١٠ % لروسيا الاتحادية، ٤,٨٦ % للمملكة المتحدة، كما تبين أن مؤشر النصيب السوقي لأهم الدول المستوردة لمحصول البرتقال بلغ حوالي ٥٨,٣٢ % للمملكة العربية السعودية، ٣٥,٢١ % لروسيا الاتحادية، ٥٦,٠٨ % لأوكرانيا، بينما بلغ مؤشر النصيب السوقي لأهم الدول المستوردة لمحصول العنب ٧,٩٣ % للمملكة المتحدة، ٤,١٠ % لهولندا، ١٥,٤٥ % لإيطاليا، كما تبين أن مؤشر النصيب السوقي لأهم الدول المستوردة لمحصول بذور الريحان بلغ حوالي ٤١,٤٥ % للولايات المتحدة الأمريكية، ٨٩/٤٢ % لألمانيا، ٢/٦١ % لكندا، كما أن معدل اختراق صادرات محصول البطاطس المصرية لأهم الدول

المستوردة خلال متوسط الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) بلغ حوالي ٤,٠% لروسيا الاتحادية، ٤% لإيطاليا، ٦% لليونان، كما قدر متوسط معدل اختراق محصول البصل المصري لأهم الدول المستوردة بلغ حوالي ٤٦% للمملكة العربية السعودية، ٣,٢% لروسيا الاتحادية، ٢% للمملكة المتحدة، كما تبين أن متوسط معدل اختراق محصول البرتقال لأهم الدول المستوردة بلغ حوالي ٥٩% للمملكة العربية السعودية، ٣٥% لروسيا الاتحادية، ٥٦% لأوكرانيا، بينما بلغ متوسط معدل اختراق محصول العنب لأهم الدول المستوردة ٨% للمملكة المتحدة، ١٨% لهولندا، ١,٠% لإيطاليا،

كما تبين أن متوسط معدل اختراق محصول بذور الريحان لأهم الدول المستوردة بلغ حوالي ٤٢% للولايات المتحدة الأمريكية، ٨٩% لألمانيا، ٣% لكندا، كما تبين أن متوسط معدل اختراق محصول بذور الشمر لأهم الدول المستوردة بلغ حوالي ٥٣% للولايات المتحدة الأمريكية، ٩٦% لسورية، ٢٩% لماليزيا، وذلك خلال نفس الفترة المشار إليها أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبطاطس المصرية كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لسعر هولندا، ولسعر الصين، ولسعر أذربيجان، مما يشير إلى أن البطاطس المصرية ليس لها ميزة تنافسية سعرية لأن أسعار البطاطس المصرية كانت أعلى بين أسعار الدول المنافسة في سوق روسيا الاتحادية.

أما بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية في السوق الإيطالي فقد تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبطاطس المصرية كانت أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لسعر فرنسا، ولسعر ألمانيا، ولسعر هولندا، مما يشير إلى أن البطاطس المصرية لها ميزة سعرية في ذلك السوق. وتبين أن مؤشر التنافسية السعرية في السوق اليوناني، كانت أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لسعر قبرص في معظم سنوات الدراسة، مما يشير إلى تميز البطاطس المصرية عن البطاطس القبرصية في ذلك السوق. في حين تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبطاطس المصرية أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار البطاطس الفرنسية وأسعار البطاطس الألمانية، مما يدل على أن البطاطس المصرية أعلى سعراً، أي أن البطاطس المصرية ليس لها ميزة سعرية في سوق اليونان

وفي السوق السعودي تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبصل المصري أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار البصل اليمني وأسعار البصل الهندي، وأسعار البصل الصيني، مما يدل على أن البصل المصري أعلى سعراً من البصل التركي والبصل الهندي، والبصل الصيني، أي أن البصل المصري ليس له ميزة سعرية، وفي سوق روسيا الاتحادية تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبصل المصري أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لسعر هولندا أي أن البصل المصري له ميزة سعرية عن سعر البصل الهولندي، في حين لا توجد ميزة تنافسية سعرية للبصل المصري بالنسبة لسعر الصين، وتاجسكتان في ذلك السوق. كما تبين أن مؤشر التنافسية السعرية في سوق المملكة المتحدة، أنه أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار البصل الهولندي وأسعار البصل الإسباني، وأسعار البصل البولندي، مما يدل على أن البصل المصري أعلى سعراً في ذلك السوق، أي أن البصل المصري ليس له ميزة سعرية

وفي السوق السعودي فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية للبرتقال المصري بالنسبة لسعر البرتقال الإسباني حيث أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبرتقال المصري أكبر من الواحد الصحيح، في حين لا توجد ميزة تنافسية سعرية للبرتقال المصري بالنسبة لسعر لبنان، وجنوب أفريقيا في ذلك السوق. أما بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية في سوق روسيا الاتحادية، فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية للبرتقال المصري بالنسبة لأسعار البرتقال التركي والمغربي، والجنوب أفريقي، حيث أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبرتقال المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة له أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار جميع الدول المنافسة في ذلك السوق. كما أنه تم اختيار كل من تركيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا كأهم الدول التي تنافس مصر في تصدير البرتقال إلى السوق الأوكراني. فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية للبرتقال المصري بالنسبة لأسعار تلك الدول، حيث أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للبرتقال المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة له أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار جميع الدول المنافسة في ذلك السوق

كما تبين عدم وجود ميزة تنافسية سعرية للعنب المصري عن سعر العنب الجنوب أفريقي، ولسعر العنب في السوق الشيلي، ولسعر العنب في السوق الإسباني حيث تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للعنب المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة أقل من الواحد الصحيح في سوق المملكة المتحدة. كما تبين وجود ميزة تنافسية سعرية للعنب

المصري عن سعر العنب الجنوب أفريقي، ولسعر العنب الشيلي، ولسعر العنب البرازيلي، حيث تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للعنب المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة أكبر من أو تساوى الواحد الصحيح في سوق هولندا. كما اتضح عدم وجود ميزة تنافسية سعرية للعنب المصري عن الدول المنافسة له في السوق الإيطالي. مقارنة بأسعار كل من هولندا، واسبانيا، وشيلي كأهم الدول التي تنافس مصر في تصدير العنب إلى السوق الإيطالي، حيث تبين أن قيم مؤشر التنافسية السعرية للعنب المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لمعظم سنوات الدراسة

أما بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية في سوق الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية لبذور الريحان المصرية بالنسبة لأسعار كل من المكسيك، وكولومبيا وبيرو حيث أن قيم مؤشر التنافسية السعرية لبذور الريحان المصري بالنسبة لأسعار الدول المنافسة له أكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لأسعار جميع الدول المنافسة في كل سنوات الدراسة في ذلك السوق. أما بالنسبة للمؤشر التنافسية السعرية في سوق ألمانيا، فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية لبذور الريحان المصرية بالنسبة لسعر بولندا، وسعر الهند في كل سنوات الدراسة، ولا توجد ميزة تنافسية سعرية لبذور الريحان المصرية وأسعار بذور الريحان البلغارية في نفس السوق.

أما بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية في سوق كندا فقد تبين وجود ميزة تنافسية سعرية لبذور الريحان المصرية عن بذور الصين في ذلك السوق، حيث أن قيم مؤشر التنافسية السعرية لبذور الريحان المصري بالنسبة لأسعار بذور الريحان الصيني أكبر من أو تساوى الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة، في حين لا توجد ميزة تنافسية سعرية لبذور الريحان المصرية عن بذور الصين، وبذور المكسيك ..

وعند دراسة العوامل المؤثرة على الكمية المصدرة من المحاصيل البستانية (البطاطس - البصل - البرتقال - العنب - بذور الريحان) للسوق العالمي على المستوى الإجمالي بتلك الأسواق خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩). حيث تبين أن أهم العوامل تأثيراً في الكمية المصدرة من محصول البطاطس هي السعر العالمي (س ٥)، والسعر التصديري للبطاطس (س ٤)، والاستهلاك المحلي للبطاطس (س ٢)، حيث تبين أن النموذج معنوي إحصائية عند مستوى ٠/٠١، وأن أهم العوامل تأثيراً في الكمية المصدرة من محصول البصل هو سعر الصرف (دولار/جنيه) (س ٦)، حيث تبين أن النموذج معنوي إحصائية عند مستوى ٠/٠١، وأن أهم العوامل تأثيراً في الكمية المصدرة من محصول البرتقال هي الكمية المنتجة (س ١)، والاستهلاك المحلي للبرتقال (س ٢)، حيث تبين أن النموذج معنوي إحصائية عند مستوى ٠/٠١ في حين كان أهم العوامل تأثيراً في الكمية المصدرة من محصول العنب هي السعر العالمي (س ٥)، والسعر التصديري (س ٤)، والسعر المحلي (س ٣)، حيث تبين أن النموذج معنوي إحصائية عند مستوى ٠/٠١، وأن أهم العوامل المؤثرة في الكمية المصدرة من محصول بذور الشمر هو متغير السعر العالمي (س ٥)، حيث تبين أن النموذج غير معنوي إحصائياً.

ولتعدد وتنوع المعوقات التي تواجه مصدرو أهم المحاصيل البستانية التصديرية

تم حصر أهم المعوقات في النقاط التالية :-

- ١- ارتفاع أسعار المحصول في السوق المحلي
- ٢- سيطرة بعض تجار الجملة على الأسعار بالمنطقة
- ٣- انخفاض جودة المحصول مقارنة بالمعايير التصديرية، ارتفاع نسبة التالف أثناء جمع وقطف الثمار
- ٤- ارتفاع أسعار العبوات وأدوات التغليف
- ٥- ارتفاع تكاليف عمليتي الفرز والتدريج وعدم وجود عمالة مدربة على عمليتي الفرز والتدريج، وارتفاع نسبة الفاقد أثناء التعبئة والتغليف، وارتفاع نسبة الفاقد أثناء عملية الفرز والتدريج
- ٦- ارتفاع أسعار النقل الداخلي خاصة خلال فترة الذروة في الموسم، وعدم توافر وسائل النقل المجهزة والمناسبة
- ٧- بعد وحدات التخزين والتبريد عن المزارع، وعدم كفاية وحدات التخزين والتبريد المناسبة، عدم توافر التلجعات
- ٨- مشكلة ارتفاع تكاليف فراغات الشحن، ونقص فراغات الشحن وخاصة وقت الذروة، ولا توجد تجهيزات مناسبة في الموانئ

- ٩- عدم التزام الشركة الناقلة بمواعيد النقل والشحن للأسواق الخارجية، ومشكلة العجز الكبير في وسائل النقل المبردة (البرادات) للأسواق الخارجية
- ١٠- الرسوم الجمركية ورسوم الرقابة على الصادرات والحجر الزراعي
- ١١- احتكار خدمات الشحن، ومشكلة القيود المفروضة من جانب شركات الشحن
- ١٢- ارتفاع أقساط الضمان والتأمين على الصادرات، وارتفاع أسعار فائدة القروض المقدمة من البنوك
- ١٣- كثرة المخاطر التي تواجه تصدير السلع الزراعية
- ١٤- عدم وجود مصادر كافية ومناسبة للحصول على المعلومات والبيانات التسويقية
- ١٥- عدم وصول المجلات والنشرات الخاصة بالأسعار وطلبات الدول الاستيرادية
- ١٦- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التسويقية، ومشكلة نقص وتضارب المعلومات عن الأسواق
- ١٧- وجود الاستثناءات والإكراميات، وارتفاع الرسوم الجمركية على المحاصيل البستانية المصدرة
- ١٨- تأخر ورود حصيلة الصادرات البستانية، والروتين وتعقد إجراءات التصدير، وحجم العينة المأخوذة من المحصول البستاني
- ١٩- تعدد التحليلات التي يطلبها المستوردين وارتفاع أسعارها، والدعم الذي تقدمه الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها
- ٢٠- مبالغة بعض الدول في مواصفات الجودة الخاصة بالسلع الزراعية
- ٢١- مشكلة قيام السلطات في بعض الدول بحظر دخول بعض السلع بحجة وجود إصابة بها ...

التوصيات

أما الحلول المقترحة التي يمكن من خلالها التغلب على المعوقات التي تعترض صادرات المحاصيل البستانية موضع الدراسة، فإن الدراسة توصي بضرورة:-

- ١- تخصيص مساحات للتصدير يتم زراعتها بالمحاصيل موضع الدراسة، وليس تصدير الفائض، وتكون خالية من استخدام المبيدات، والأفات الحشرية اهتمام الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج من (شتلات، أسمدة، مبيدات . وغيرها.....) بحيث تكون من الأصناف المطلوبة عالمية، وبأسعار مناسبة لا بد من توفر المعلومات الخاصة بالمناطق المزروعة في مصر بالمساحة والأصناف المزروعة بالمحاصيل التصديرية ٢- التوسع في زراعة المحاصيل النباتات الطبية والعطرية بمواصفات عالية مطلوبة في الخارج
- ٣- إعادة النظر في أسعار الأسمدة والمبيدات للمحاصيل التصديرية
- ٤- العمل على إنتاج وسائل التعبئة محلية دون الحاجة لاستيرادها من الخارج عن طريق إنشاء المصانع المحلية وتشغيل العمالة المصرية، مما يؤدي لخفض تكاليف التصدير
- ٥- توفير وسائل نقل مجهزة وبسعر منخفض
- ٦- توفير وسائل النقل المناسبة والمجهزة. وذلك بإنشاء أسطول بحري، وبرى للشركات المصرية
- ٧- العمل على ضرورة خفض تكاليف نولون الشحن مما يؤدي لخفض التكاليف الكلية لعملية الشحن
- ٨- توفير طرق للشحن الخارجي الجوي بأسعار مناسبة
- ٩- خفض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع عملية الاقتراض من البنوك والاستفادة منها في العمليات التصديرية
- ١٠- توفير ضمانات مالية للمصدرين
- ١١- تفعيل دور بنك التنمية والائتمان كشريك في العملية التصديرية
- ١٢- زيادة الدعم من الحكومة دون التقيد بالكمية المصدرة
- ١٣- تقديم دعم مادي للمنتج أفضل من المصدر
- ١٤- زيادة الدعم الحكومي للمشاركة في المعارض الخارجية
- ١٥- نشر المعلومات الخاصة بالشركات المصرية عن طريق الانترنت
- ١٦- الاهتمام بالمعارض الخارجية وتنوع الأفكار
- ١٧- توفير معلومات كافية عن الدول المنافسة للحاصلات الزراعية
- ١٨- الرغبة في أن يصدر قانون الزراعة للحد من استخدام المبيدات
- ١٩- خفض الجمارك على الخدمات ومستلزمات الإنتاج (مواد التعبئة، التغليف)

ووجود رقابة من الحكومة على أسعار التوكيلات الملاحية

٢٠- تسهيل الإجراءات الجمركية بالموانى ومنع السماسرة والإكراميات - والاستثناءات

٢١- عمل الدولة على منع الاحتكار

٢٢- توحيد تعريف تكاليف التصدير

٢٣- زيادة نشاط المعارض ولا سيما للمحاصيل موضع الدراسة مما يؤدي لزيادة

الإقبال على هذه السلع، والرغبة في شرائها

٢٤- التوسع في زيادة فعاليات جمعيات المصدرين بهدف زيادة النواحي الترويجية

والدعائية للمصدرين ولاسيما المحاصيل موضع الدراسة

٢٥- تفعيل مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأجنبية حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها في تنشيط وزيادة

الصادرات الزراعية المصرية

المراجع:

١- احمد احمد جوالى.. مبادئ التسويق الزراعى.. الطبعة الأولى ١٩٧١

٢- جمال الدين محمود ابراهيم.. اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على إنتاج وتسويق الحاصلات التصديرية

الزراعية..رسالة ماجستير ٢٠٠١

٣- تامر محمد السنتريسى..دراسة اقتصادية لاثربعض المتغيرات المحليه والخارجية على إنتاج وصادرات

البطاطس...رسالة ماجستير ٢٠٠٦